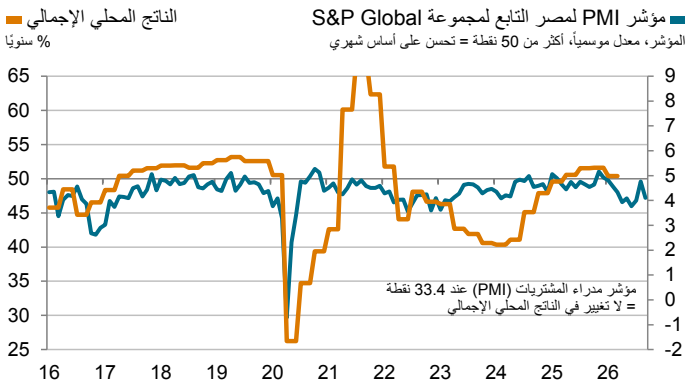


مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

استمرار نمو التوظيف على الرغم من الانخفاض الحاد في الطلبات الجديدة



جُمعت البيانات خلال الفترة من 10 إلى 22 سبتمبر 2026.

المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global Market Intelligence © S&P Global 2026.

ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغيير في الإنتاج مقارنة بالشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 33.4 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغيير في النمو السنوي للاقتصاد بشكل عام (كما هو مُفَسَّر بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية). وبالتالي، فإن أي قراءة لمؤشر مدراء المشتريات أعلى من 33.4 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بينما تشير القراءات الأقل من 33.4 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرّح ديفد أوبن، خبير اقتصادي رئيسي في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"رغم أن بيانات شهر سبتمبر قد قللت من الزخم الذي اكتسبه التحسن المسجل في شهر أغسطس، مع تراجع مؤشر مديري المشتريات من 49.6 إلى 47.2 نقطة، واصلت عدة عناصر في أحدث نتائج الدراسة الإشارة إلى قدرة الشركات المصرية على الصمود. فقد ارتفع معدل التوظيف للشهر الثاني على التوالي، وازدادت الأعمال المتراكمة مجددًا، كما ظلت الشركات متفائلة بشأن آفاق العام المقبل، رغم تراجع مستوى الثقة عن أعلى مستوى حديث سجلته في شهر أغسطس.

"وتشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن الشركات المصرية لا تزال تتطلع بتفاؤل إلى المستقبل رغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها، والتي ربطتها الشركات المشاركة في الدراسة عددًا منها مجددًا بالصراع في الشرق الأوسط. فقد تراجعت الطلبات الجديدة بوتيرة أسرع، وظلت ضغوط التكاليف مرتفعة، ما دفع الشركات إلى رفع أسعار البيع مجددًا وبحدة خلال شهر سبتمبر. ومن ثم، يظل استمرار الصراع، إلى جانب الهجمات الأخيرة التي شنها المسلحون الحوثيون، من أبرز المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد المحلي."

سبتمبر 2026

ارتفاع أعداد الوظائف للشهر الثاني على التوالي

انخفاض حاد في معدلات الإنتاج والطلبات الجديدة

ارتفاع قوي في أسعار البيع وسط تضخم متسارع في التكاليف

واصلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر جهودها للتوظيف خلال شهر سبتمبر، مدفوعة بالتفاؤل بشأن النشاط المستقبلي والتوسعات في الطاقة الإنتاجية، بهدف الحد من تراكم الأعمال المتأخرة. ومع ذلك، جاء خلق فرص العمل في ظل تراجع أقوى في الأعمال الجديدة واستمرار الضغوط الحادة على التكاليف، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ آخر في أسعار البيع.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global - المعدّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

بعد أن سجل مؤشر مديري المشتريات في مصر أعلى مستوى له في سبعة أشهر عند 49.6 نقطة في شهر أغسطس، تراجع إلى 47.2 نقطة في شهر سبتمبر، لينخفض بذلك إلى ما دون متوسطه طويل الأجل البالغ 48.2 نقطة. وأشارت هذه القراءة إلى تدهور قوي ومتسارع في ظروف الأعمال بوجه عام. أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي المحلي، فقد جاءت البيانات الأخيرة متسقة مع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى حوالي 4.3%.

تراجع أكبر مكونين من مكونات مؤشر مدراء المشتريات، وهما الإنتاج والطلبات الجديدة، بوتيرة حادة ومتسارعة خلال شهر سبتمبر. ولجأت كثير من الشركات إلى تقليل نشاطها بسبب نقص طلب العملاء، وذلك وفقًا للأدلة النوعية التي تم الحصول عليها من أعضاء اللجنة. وبدوره، يُعزى انخفاض الطلب بشكل رئيسي إلى تراجع ظروف السوق، والاضطرابات الجيوسياسية المستمرة، وضغوط التضخم القوية.

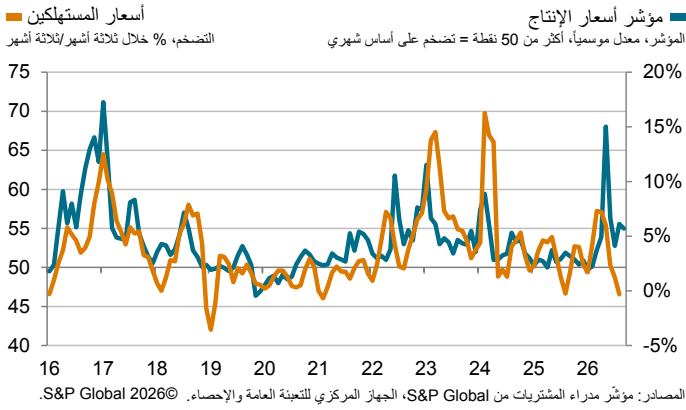
وقد استجابت الشركات لذلك على نطاق واسع من خلال زيادة تقليص مشترياتها من المواد والمكونات. انخفض حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج الجديدة للشهر السادس على التوالي، رغم أن التراجع الأخير كان الأقل حدة منذ شهر مايو. ساهم تراجع عمليات الشراء في انخفاض المخزون، مُسجلًا بذلك تراجع مستويات المخزون للشهر الثالث على التوالي.

وفي تطور أكثر إيجابية، كثفت الشركات المصرية جهودها لزيادة قدرتها على استيعاب المزيد من الموظفين، ما أدى إلى استمرار ارتفاع مستويات التوظيف في القطاع غير المنتج للنفط. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشهد فيها عدد الموظفين نموًا متتاليًا منذ أكثر من عام، رغم أن معدل خلق الوظائف فقد زخمه منذ شهر أغسطس وكان طفيفًا.

جاءت الجهود الرامية إلى زيادة القدرة الاستيعابية للقوى العاملة في الوقت الذي شهدت فيه الشركات المصرية ارتفاعاً في حجم الأعمال المتراكمة للشهر الخامس

على التوالي خلال شهر سبتمبر. كما ساد التفاؤل المستمر بشأن النشاط المستقبلي، حيث توقعت الشركات عمومًا أن يزداد الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ومع ذلك، كانت درجة الثقة أضعف مما كانت عليه في شهر أغسطس، عندما وصلت إلى أعلى مستوى لها في أكثر من أربع سنوات.

في الوقت نفسه، أشارت بيانات الدراسة إلى أن ضغوط التكاليف المستمرة دفعت الشركات إلى رفع أسعار منتجاتها بشكل أكبر. وعلى الرغم من تباطؤ معدل تضخم أسعار الإنتاج قليلًا مقارنةً بشهر أغسطس، فإنه ظل حادًا بوجه عام، وبوتيرة أسرع بكثير من الاتجاه التاريخي للدراسة. وقد سعت الشركات بشكل عام إلى تحميل العملاء نفقات التشغيل المرتفعة، حيث نتجت أعباء التكلفة عن مصادر متعددة شملت النفط والمعادن والكهرباء والنقل. وقد خفف التباطؤ في تضخم الأجور إلى أدنى مستوى له في ثمانية أشهر جزئيًا من التأثير القوي لهذه الزيادات في الأسعار.



معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي رئيسي
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندر أند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التصنيعي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات PMI® (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متباعدة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

توكل ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بآلية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® و S&P Global Inc. علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc. أو تحصل على ترخيص بـ المحدودة وأل شركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سوء (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم توثيقية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.